اللجنة التوجيهية :-

كجزء من برنامج منظمة لا سلام بدون العدالة- ليبيا (www.npwj.org) بعنوان دعم التحول الديمقراطي في ليبيا من خلال المساءلة والعدالة في 25-24 أبريل 2012، عقدت جلسة افتتاحية في طرابلس تهدف إلى إنشاء لجنة توجيهية رسمية بشأن العدالة الانتقالية. وأعقب هذا الاجتماع عدة اجتماعات منتظمة لوضع استراتيجية العمل، سواء في طرابلس وبنغازي ومصراتة، الزاوية وسبها لمتابعة الأنشطة المتصلة بالعدالة الانتقالية وتبادل المعلومات والخبرات والمشاركة في عمليات العدالة الانتقالية .

• تضم اللجنة مجموعة متنوعة من هيئات ومنظمات المجتمع المدني يمثلها أكاديميون وإعلاميون وصحفيون ومحامون ورجال قضاء وطلبة وباحثون ينتمون إلى مختلف مدن وقرى ليبيا .

• تهدف اللجنة إلى دراسة حالات انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على الشباب والنساء والثوار والجرحى والمعاقين بسبب الأحداث التي تشهدتها ليبيا قبل وأثناء وبعد ثورة 17 فبراير 2011 .

• دور اللجنة غير رسمي يعمل أعضاؤها في دائرة واحدة تهدف إلى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بطريقة تتفق وخصوصيات الحالة الليبية .

NO PEACE WITHOUT JUSTICE

لا سلام بدون عدالة

أعدت هذه المطوية بدعم ومشاركة كل من :-

- اتحاد الشباب الليبي .
- جمعية أم الشهيد الزاوية .
- رابطة منظمات المجتمع المدني مصراته.
- صوت المرأة الليبية .
- منظمة العنقاء.
- مجموعة تمكين ليبيا للسلام.
- مركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية
- . المؤتمر الوطني الليبي الأمازيغي
- منظمة الربيع العربي لحقوق الإنسان
- حملة العبور الأمن – بنغازي
- المركز الليبي للعدالة الانتقالية – بنغازي
- لجنة دعم المرأة للمشاركة في صنع القرار
- منظمة 17 فبراير
- التضامن لحقوق الانسان
- منظمة حقوق الإنسان الليبية
- جمعية حقوق الانسان
- منظمة احرار ليبيا
- منظمة الخير
- منظمة كافل اليتيم
- منظمة لا تحزن
- المنظمة الليبية لمراقبة الانتخابات
- جمعية حقوق الإنسان
- منظمة موطني
- منظمة راكاز
- منتدى شباب سبها
- اتحاد المرأة
- منتدى الشباب الليبي
- جمعية الشهيد احمد الكريكشي للايتام
- منظمة المرأة الليبية الدولية
- المجموعة الليبية لرصد انتهاكات حقوق الانسان

ليبيا

الرغبة والتوقعات في العدالة الانتقالية

بعد انتصار ثورة 17 فبراير في ليبيا هناك رغبة صادقة في تحقيق العدالة والمساءلة التي تشكل جزءا من العمود الفقري لمسار التحول من الدكتاتورية الى الديمقراطية والمتمثل خصوصا في معالجة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان قبل الثورة وأثناءها وبعدها وذلك سعيا الى دعم الانتقال الفعال من التسلط الى الديمقراطية وسيادة القانون .

1 ماهي العدالة الانتقالية ؟

من التعريفات الأكثر شيوعا للعدالة الانتقالية هو التعريف الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في عام 2004 والذي نص على أنها مجموع العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية ضمان المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة .

وقد تكون هذه الآليات قضائية أو غير قضائية أو كليهما ، وقد تعد بمساعدة دولية أو دونها . وتتجلى في محاكمات الأفراد ، والتعويضات وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسساتي والبحث والتحري للكشف عن التجاوزات للفصل فيها .

إن اللجوء إلى تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية يهدف إلى الكشف عن الانتهاكات المنهجية والجماعية لحقوق الإنسان وبالتالي مساعدة المجتمعات في انتقالها من مرحلة النظام السلطوي الديكتاتوري الى مجتمعات ديمقراطية مسالمة.

ولذلك فإن اللجوء إلى العدالة الانتقالية يعتبر مؤقتا لضمان بناء جسر للتواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل وينتهي بمجرد تحقق إعادة بناء وحدة المجتمع والسلام الاجتماعي بفضل تطبيق آليات العدالة الانتقالية سواء القضائية أو غيرالقضائية لأنهما عنصران يكمل كل منهما الأخر ويسعيان إلى المحاسبة وا قرار العدالة .

2 لماذا العدالة الانتقالية ؟

تختلف آليات العدالة الانتقالية باختلاف الأهداف والغايات المرجوة منها ،فمن الضروري تحديد وفهم الأهداف لتحديد آليات تنفيذها . والأهداف المحتملة متنوعة فهي على سبيل المثال :

- الحيلولة دون الإفلات من العقاب .
- وضع حد للانتهاكات المستمرة .
- تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية .
- إنصاف الضحايا لاستعادة كرامتهم .
- جبر الضرر (التعويضات) .
- توثيق إنتهاكات الماضي والكشف عن المعلومات .
- إبعاد مرتكبي الانتهاكات عن شغل وظائف بمؤسسات الدولة والحكومة .
- تفادي اللجوء إلى العدالة خارج القانون .
- إصلاح مؤسسات الدولة وإعادة بناء الثقة بينها وبين المجتمع .
- تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية .
- وضع آليات لعدم تكرار الانتهاكات في المستقبل

إن تحديد الأهداف بوضوح أمر بالغ الأهمية، لأن ذلك يساهم في تحديد الآليات التي يجب أن تطبق وكيفية عملها.

3 الأطراف المشاركة :

الهدف من تحديد المشاركين في العدالة الانتقالية هو التعرف على العناصر الفاعلة، فإذا كان المستفيد في المقام الأول من العدالة المحلية هو الضحية والدولة فإن تطبيق آليات العدالة الانتقالية يمتد إلى فئة واسعة من أصحاب المصلحة (فردي وجماعات) ويمكن أن يتجاوز الأفراد إلى مجتمعات بكاملها بل إلى الدول المجاورة. ويمكن تحديد هذه الفئات عن طريق تصنيفات فرعية مثل الجنس والموقع الجغرافي والفئة العمرية.

والغاية من تحديد العناصر الفاعلة هي تفادي الانعكاسات السلبية التي قد تنجم عن الخطأ في التحديد الصحيح .

4 ماهي آليات العدالة الانتقالية؟

إن آليات العدالة الانتقالية كثيرة ومتنوعة وتحديدها يعتمد في الأساس على الأهداف المراد تحقيقها قبل تحديد الآليات التي يمكن استعمالها.

وتعريف العدالة الانتقالية لا يعدد آلياتها على سبيل الحصر بل على سبيل المثال فلا يوجد نوع معين بذاته يمكن تطبيقه على كل الحالات، فتنوعها يتطلب من الشخص أن يكون مرنا واسع الخيال في تنفيذ العدالة الانتقالية بحسب خصوصية كل حالة ليضع حلولا لها فمثلا يعتبر من آليات العدالة الانتقالية الآتي :

- لجان تقصي الحقائق .
- لجان التحقيق .
- تحديد المسؤولية الجنائية الفردية والمحاكمات .
- التعويض وجبر الضرر .
- إصلاح المؤسسات ذات العلاقة، لأمن والقضاء والجيش .
- احياء الذاكرة (اليوم الوطني لتخليد الضحايا)
- اصلاح أنظمة الأمن والمخابرات .
- الاعتذار العلني .

• لكل بلد خصوصية تحدد وفقها آليات العدالة لتتلاءم مع الأهداف المراد تحقيقها ولكن تبقى هذه الآليات مقيدة بالتزامات القانون الدولي .

5 كيف تعمل آليات العدالة الإنتقالية ؟

من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من العدالة الانتقالية من الضروري ربط هذه الأهداف بوسائل عمل آلياتها، فوضع الهدف ليس كافيا لتحقيقه بل يجب التأكد من أن كل جوانب العملية وآلياتها تسمح بذلك ، فمثلا التخفيف من العقوبة أو العفو عن الجناة قد يساهم في الحصول على المعلومات ويشجعهم على البوح بمعلومات قد تؤدي الى اعترافات أخرى (والتي قد تكون مفيدة للجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق) لكن في المقابل قد يؤدي الى عدم رضى الضحايا لعدم معاقبة الجناة وبالتالي فشل العملية اذا الهدف منها هو تعويض الضحايا وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار السلوك أو درجة التعاون .